

# تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي

## المستخلص

فى إطار سياسة الدولة بتكوين الكوادر البشرية المؤهلة ، ظهر الاهتمام بضرورة تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعي لرفع مستوى الخدمات المقدمة ، وبالتالي تحقيق رضا المستفيدين. وقد تناولت هذه الورقة أهم التحديات التى تواجه التعليم الجامعي ، مع اقتراح بعض السياسات لمواجهةها ، وذلك لرفع كفاءة التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمواطن المصرى والحصول على أفضل النتائج باستخدام الموارد المتاحة حالياً من خلال تعظيم الاستفادة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم العالى والجامعي.

## Abstract

In the light of improving the talents and capabilities of human resources in Egypt, it was crucial to encourage both the private sector to provide various educational services for the purpose of improving the quality of delivered services and hence achieve consumer satisfaction. This paper pointed out the main challenges facing the university level while suggesting policies for addressing those challenges in order to promote university level education and provide high quality and sustainable services. Furthermore this can guarantee the maximization and the best use of available financial and human resources.

## قائمة المحتويات

المستخلص..... ١

الملخص التنفيذي..... ٣

مقدمة..... ٦

القسم الأول: واقع التعليم الخاص الجامعي وأهم التحديات التي تواجهه في مصر..... ٨

- .....
- .....
- .....
- .....

القسم الثاني: التجارب الدولية في تشجيع التعليم الجامعي الخاص..... ١٩

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

القسم الثالث: مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الجامعي..... ٣١

- .....
- .....
- .....

## الملخص التنفيذي

يعد التعليم الجامعي والعالي في مصر هو النبع المتجدد لتخريج الكوادر البشرية فى مختلف ميادين الإنتاج والاستثمار والخدمات ، ومن هذا المنطلق فإنه فى حاجه دائمة لتطوير مناهجه وأساليبه وآلياته لكى يواكب أحدث ما يجرى فى هذه المجالات بالخارج وللاستجابة فى نفس الوقت لمتطلبات حركة التنمية فى المجتمع. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام: تناول القسم الأول واقع التعليم الجامعى الخاص ، وذلك بدراسة الوضع الراهن للتعليم الجامعى الخاص فى مصر ومقارنته بواقع التعليم الجامعى الحكومى. فبالنسبة للتعليم الجامعى الحكومى ، يوجد فى مصر ١٢ جامعة حكومية حتى عام ٢٠٠٤ ، بالإضافة إلى ٨ فروع لهذه الجامعات وتضم الجامعات الحكومية ٢٧٨ كلية ومعهداً ، وذلك بالإضافة إلى جامعة الأزهر والتي تضم ٦٠ كلية ، والتي تستوعب ٤٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين. وتلتزم الحكومة المصرية بتمويل نفقات التعليم الجامعى الحكومى وتغطية الجزء الأكبر من تكاليفه ، حيث تتحمل الدولة ما يقرب من ٨٥٪ من تكاليف تمويل التعليم ، وقد ارتفعت أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لتصل إلى نحو ٢٥٨ ألف طالب مقابل ٩١ ألف طالب عام ١٩٨٢/١٩٨١ بنسبة زيادة قدرها ١٨٢,٩٪. أما بالنسبة لدراسة واقع التعليم الجامعى الخاص ، ينقسم هذا النوع من التعليم إلى جامعات أجنبية وجامعات خاصة ، حيث يوجد فى مصر حالياً ٥ جامعات أجنبية (الأمريكية ، الكندية ، الألمانية ، الفرنسية ، البريطانية) فيما أعلن كل من الروس واليابانيون والصينيون والرومان نيتهم فتح جامعات مماثلة فى مصر ، فيما يوجد فى المرحلة الراهنة ٤ جامعات خاصة أخرى ، كما يشار فى هذا الصدد إلى أن وزارة التعليم العالى المصرية منحت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥ موافقات مبدئية لبناء تسع جامعات خاصة جديدة ، موزعة على المدن الجديدة والمدن المختلفة بخلاف القاهرة والتي امتلأت بالجامعات. كما تم إلقاء الضوء على مدى الطلب على التعليم الخاص وملكية وتنظيم الجامعات الخاصة والتشريعات والقوانين الحاكمة للتعليم الجامعى الخاص. كما تم دراسة نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

بينما تناول القسم الثانى أهم التحديات التى تواجه التعليم الجامعى الخاص فى مصر كارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية فى الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية وعدم اهتمام الجامعات الخاصة بمنح حوافز ومنح دراسية للطلبة المتفوقين ، وكذلك عدم وجود جهة اعتماد للحكم على مدى جودة التعليم الجامعى الخاص. بالإضافة إلى انخفاض عدد الطلاب المنتمين لتلك الجامعات مقارنة بالطلاب المنتسبين للتعليم الجامعى الحكومى واعتماد الجامعات الخاصة بشكل كبير على الكوادر وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية لعدم وجود كوادر خاصة بها حتى الآن.

واستعرض القسم الثالث عدد من التجارب الدولية فى مجال التعليم قبل الجامعى مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا واليابان والصين والمجر التى تعد مثلاً يحتذى به فى تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية سواء من خلال تقديم القروض الطلابية أو الحوافز الضريبية أو الهبات والمنح، بالإضافة إلى تطوير الإطار التشريعى والمؤسسى للتعليم العالى وتوفير الدعم الفنى والمالى لمؤسسات التعليم العالى الخاصة، وكذلك من خلال تحقيق التوازن بين استقلال الجامعات الخاصة والرقابة المباشرة على الجامعات.

أما القسم الرابع، فقد تضمن بعض مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم الجامعى وذلك من خلال عدة محاور. المحور الأول: المحور المؤسسى والتشريعى لتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وذلك عن طريق تطوير التشريعات القائمة بما يسمح بمشاركة القطاع الخاص فى العملية التعليمية وتشجيع الدولة على إنشاء فروع للجامعات الأجنبية فى مصر. المحور الثانى: المحور التمويلى الذى يتمثل فى توفير الدعم الحكومى للجامعات الخاصة المتميزة وتنويع المناهج وأوقات الدراسة وكذلك تخصيص أراضى فى المدن الجديدة والظهير الصحراوى للمحافظات أو على الطرق السريعة الصحراوية إما بالمجان إذا كانت غير مزودة بالمرافق أو عن طريق حساب المتر بسعر المرافق فى المساحة التى تم إستغلالها للإنشاءات ويتم تسديد باقى ثمن الأرض بنفس السعر عند التوسعات المستقبلية إذا كانت الأراضى مزودة بالمرافق، بالإضافة إلى السماح للجامعات بالعمل فى مجال الأبحاث العلمية بمختلف صورها بمقابل مالى كمؤسسات هادفة للربح على أن يستخدم جزء من هذه الأرباح كحوافز مادية ومعنوية للطلبة المتفوقين علمياً وكذلك لمن ساهم منهم فى الأبحاث المطلوبة. أما المحور الثالث هو محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية وذلك من خلال قيام القطاع الخاص

بتقديم الخدمات التعليمية بأسعار تمكنه من تحقيق الربح وبالتالي فإن الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للطلاب كالقروض الطلابية يمكنهم من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة ويشجع القطاع الخاص على المشاركة في العملية التعليمية.

## مقدمة

تهتم الحكومات المصرية المتعاقبة على مر العصور بقضية تطوير التعليم وهو ما يتضح من ارتفاع ميزانية الإنفاق على التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ١٩٧,٧٪ حيث ارتفعت ميزانية الإنفاق على التعليم من ٨,٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٣/١١٩٤ إلى ٢٦,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وعلى مستوى القطاع العائلي تهتم أغلب الأسر المصرية بتعليم أبنائها، وذلك على الرغم من محدودية مستوى دخل الأسر المصرية مقارنة بالدول الأخرى، ويتضح هذا من ارتفاع تكلفة بند التعليم ليصل إلى ١٠٪ من ميزانية الأسرة في عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من اهتمام الحكومة والأسر المصرية بقضية التعليم إلا إن واقع مخرجات التعليم المصري يشير إلى قصور تلك المخرجات سواء من ناحية الكم أو الكيف، إما بسبب محدودية حجم الموازنات الحكومية المخصصة لقطاع التعليم أو قصور وعدم كفاءة العملية التعليمية، وذلك بالإضافة إلى انخفاض نسبة خريجي التعليم العالي في مصر، حيث تصل نسبتهم إلى ٣٠,٥٪ من إجمالي السكان المقيدون في نفس الشريحة العمرية مقارنة ببعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة، حيث تصل نسبتهم ٥٩,٦٪، وكوريا الجنوبية ٣٧٪، وإسرائيل ٣٤٪.

ويرجع عدم كفاءة العملية التعليمية بشكل رئيسي إلى محدودية قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية على استيعاب الزيادات المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات سنوياً، وهو ما يشكل ضغطاً على تلك المؤسسات التعليمية، ويحول دون استمرار اهتمامها بالكيف، ويعمل من جانب آخر على زيادة كثافة الطلاب بالجامعات سواء في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي أو الجامعي.

ومن هنا تبرز الحاجة لأهمية اتجاه الدولة نحو تشجيع التعليم الجامعي الخاص ليمثل رافداً أساسياً من روافد الارتقاء بمخرجات العملية التعليمية، وذلك من خلال استغلال ما يمتلكه هذا القطاع من قدرات غير محدودة تعمل على تخفيض الضغط على التعليم الحكومي، كما يمكن استخدام القطاع الخاص

<sup>1</sup> مخزون البيانات القومية، بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،

[http://www.idsc.gov.eg/NDSSearch/NdsResult\\_Details.asp?IndicatorID=٤٩٢٣](http://www.idsc.gov.eg/NDSSearch/NdsResult_Details.asp?IndicatorID=٤٩٢٣)

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي، ٢٠٠٣.

في إدخال نظم جديدة للإدارة التعليمية لا تزال غير مألوفة في إطار التعليم الحكومي تضمن جودة وكفاءة العملية التعليمية واستقلال الدور الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم الخاص.

وتشير تجارب بعض الدول إلى أهمية قيام الدولة بمنح القطاع الخاص حزمة من الحوافز التي تضمن استمرار قيامه بدور رئيسي في تطوير العملية التعليمية، وذلك بما يتفق مع أهداف وأولويات الحكومة في كل مرحلة تعليمية. وتتنوع تلك الحوافز وتختلف من دولة إلى أخرى بما يشمل منح القطاع الخاص إعفاءات ضريبية مدد محددة، منحه الأراضي بأسعار رمزية، وذلك إلى جانب المساهمة في تمويل موازنات مؤسسات التعليم الخاص إلى حين أن تتمكن تلك المؤسسات من توليد إيرادات ذاتية تكفل لها القيام بدورها بشكل اقتصادي، كما تقوم بعض الدول من جانب آخر بدعم مخصصات التعليم للأسر التي ينضم أبنائها للتعليم الخاص.

وفي مصر لا يزال دور القطاع الخاص في تطوير العملية التعليمية محدوداً، كما لا توجد إستراتيجية واضحة تحدد ملامح ومعالم هذا الدور وطبيعة الحوافز التي تمنحها الحكومة، وكذلك لا تزال الأطر المؤسسية والقوانين الحاكمة للتعليم الخاص رهن التغييرات وفقاً لما يستجد بشكل سنوي في هذا المجال، ويؤكد التغيير المستمر في لائحة الجامعات الخاصة في مصر ذلك.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على سبل تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية بصفة عامة، وأسس استخدام حافز تيسير تخصيص الأراضي لإنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة بصفة خاصة.

وتتكون الدراسة من أربعة أقسام يعرض القسم الأول توصيف للوضع الراهن للتعليم الخاص بالمرحلة الجامعية في مصر، ويختص القسم الثاني باستعراض التحديات التي تواجه التعليم الخاص الجامعي في مصر، ويعرض القسم الثالث تجارب الدول المختلفة في تشجيع التعليم الخاص بالمرحلة الجامعية، أما القسم الرابع فيعرض مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم.



## القسم الأول

### واقع التعليم الخاص الجامعي وأهم التحديات التي تواجهه في مصر

تعود البدايات الأولى لتواجد القطاع الخاص في العملية التعليمية الجامعية في مصر إلى بدايات القرن الماضي مع تدشين الجامعة الأمريكية في القاهرة في عام ١٩١٩، (التي استقطبت فئات محددة من المصريين حيث أنشئت لخدمة بعض الجاليات الأجنبية في مصر)، حيث عملت تلك الجامعة جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية واستوعبت جزءاً من المتدققين إلى سوق التعليم الجامعي سنوياً.

#### ١.١ التعليم الجامعي الحكومي

تستهدف السياسة التعليمية في مصر زيادة فرص التعليم الجامعي والعالي، وهو ما يعكسه تزايد الاتجاه العام للطلاب المقبولين بالجامعات في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث ارتفعت أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لتصل إلى نحو ٢٥٨ ألف طالب مقابل ٩١ ألف طالب عام ١٩٨٢/١٩٨١ بنسبة زيادة قدرها ١٨٣,٥٪.

صاحب هذا التطور زيادة في موازنات الجامعات حيث بلغت نحو ٥٩٨٤ مليون جنيه في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل ٣٠٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/١٩٨١ بنسبة زيادة ٢٣٩٣,٣٪ وهو ما يعني زيادة الميزانية بنحو يزيد عن ٢٤,٩ مرة قياساً بموازنات عام ١٩٨٢/٨١، وهو ما ساعد على ارتفاع متوسط نصيب الطالب من هذه الميزانية إلى نحو ٦٣٦٦ جنيهاً في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل ٤٧٢ جنيهاً عام ١٩٨٢/٨١.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات التي نفذت في الجامعات المصرية الحكومية خلال الفترة "١٩٨١-٢٠٠٣" قد بلغت نحو ٩,٧ مليار جنيه خصصت لتعزيز الإنفاق على مجالات الإنشاءات والتجهيزات للمباني الجامعية المختلفة، ويعكس الجدول التالي تطور التعليم الجامعي خلال العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بالعام الجامعي ١٩٨٢/١٩٨١.

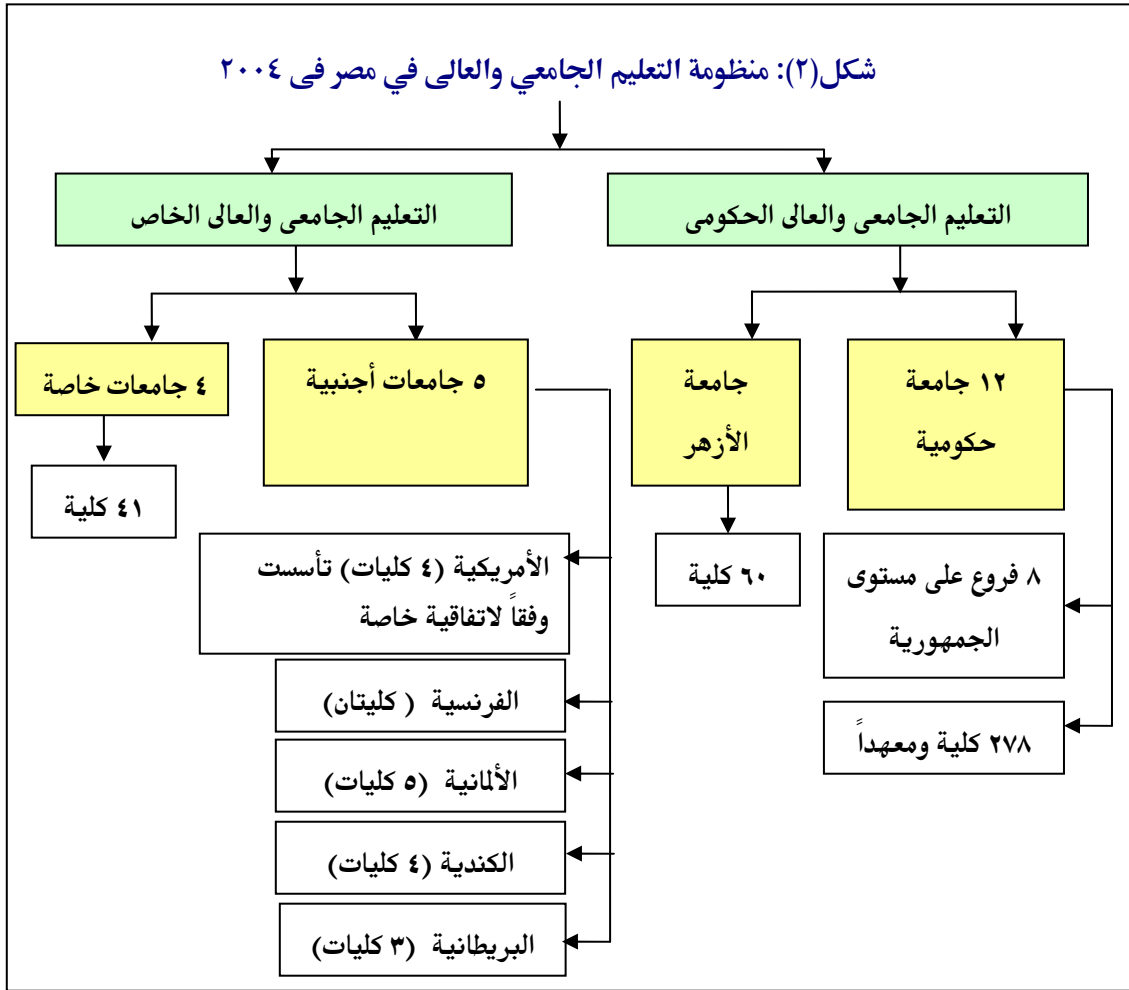
## جدول (١): بيان بتطور إحصاءات التعليم الجامعي الحكومي بالجامعات المصرية

في العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقارناً بعام ١٩٨٢/٨١

٢٠٠٤/٢٠٠٣		١٩٨٢/٨١	السنوات/البيان
الرقم القياسي <sup>٥</sup>	العدد	العدد	
١٠٩,١	١٢	١٢	عدد الجامعات
١٩٠,٤	٢٧٨	١٤٦	عدد الكليات والمعاهد
٣٩٩,٨	٤٢١٥٠	١٠٥٤٤	عدد أعضاء هيئة التدريس
١٥٣,٢	٢٢٩١٢	١٤٩٥٩	عدد معاوني هيئة التدريس
٢٥٥,١	٦٥٠٦٢	٢٥٥٠٣	جملة هيئة التدريس ومعاونيهم
٢٨٢,٩	٢٥٧٥٧٦	٩١٠٤٨	عدد المقبولين
٢٧٨,١	٢٢٨٧٢٤	٨٢٢٣٧	عدد الخريجين بمرحلة الليسانس والبيكالوريوس
١٨٩,٩	١٦٢٧٠٠	٨٥٦٩٠	عدد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا
٦٥٣,٢	٤٩٥٠٠	٧٥٧٨	عدد الخريجين بمرحلة الدراسات العليا <sup>٥٥</sup>
١٩٣٦,٥٧	٥٩٨٤	٣٠٩ <sup>٥٥٥</sup>	موازنات الجامعات (بالمليون) جنيه
١٣٤٨,٧	٦٣٦٦	٤٧٢	نصيب الطالب من الموازنة (بالجنية)
٢٥٩,٩	١٢١٦١٩	٤٦٧٩٦	عدد المقيمين بالمدن الجامعية

<sup>٥</sup> محسوب بواسطة وزارة التعليم العالي، عام ١٩٨٢/١٩٨١ استخدم كسنة أساس.<sup>٥٥</sup> يمثل الخريجين في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢<sup>٥٥٥</sup> كتاب كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣/٢٠٠٢

ويتضح مما سبق أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي قد شهدا اهتماماً متزايداً بضرورة التوسع في فرص التعليم الجامعي والعالي، وقد انعكس ذلك على التطور الملحوظ في خريطة انتشار رقة التعليم الجامعي في محافظات جمهورية مصر العربية، وفيما يلي تفصيل هيكل التعليم الجامعي الحكومي في مصر.



يوجد في مصر ١٢ جامعة حكومية، وذلك حتى عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ٨ فروع لهذه الجامعات وتضم الجامعات الحكومية ٢٧٨ كلية ومعهداً، وذلك بالإضافة إلى جامعة الأزهر والتي تضم ٦٠ كلية، والتي تستوعب ٤٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين.

وتلتزم الحكومة المصرية بتمويل نفقات التعليم الجامعي حيث تتحمل الدولة ما يقرب من ٨٥٪ من هذه النفقات، وذلك من خلال عدة آليات من بينها تحصيل مصروفات دراسية رمزية في الكليات والجامعات المختلفة<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> The International Comparative Higher Education Finance and Accessibility Project, electronic data base, [http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/region\\_africa\\_Egypt.html](http://www.gse.buffalo.edu/org/inthigheredfinance/region_africa_Egypt.html)

## ٢.١ التعليم الجامعي الخاص

في إطار الحرص على التوسع في التعليم الجامعي والعالي، شجعت الدولة إقامة الجامعات الخاصة وفقاً لقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، لتكون رافداً يضاف إلى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الحكومية، وبحيث يكون متاحاً للطلاب الالتحاق إما بالجامعات والمعاهد الحكومية أو الجامعات الخاصة أو المعاهد الخاصة، مما يخلق نوعاً من التنافس المطلوب من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي، ويخفف العبء على المؤسسات الجامعية الحكومية.

### ١.٢.١ الجامعات الخاصة في مصر

ينقسم مستوى التعليم الجامعي الخاص إلى جامعات أجنبية وجامعات خاصة، حيث يوجد في مصر ٥ جامعات أجنبية (الأمريكية، الكندية، الألمانية، الفرنسية، البريطانية) تعد أهم الجامعات الموجودة حالياً فيما أعلن كل من الروس واليابانيون والصينيون والرومان نيّتهم فتح جامعات مماثلة في مصر، فيما يوجد في المرحلة الراهنة ٤ جامعات خاصة أخرى، ويشار في هذا الصدد إلى أن وزارة التعليم العالي المصرية منحت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥ موافقات مبدئية لبناء تسع جامعات خاصة جديدة، موزعة على المدن الجديدة وبعض المحافظات المختلفة بخلاف القاهرة والتي امتلأت بالجامعات.

وقد كانت البداية الفعلية للجامعات الخاصة في مصر عام ١٩٩٦ عندما وافقت الحكومة على إنشاء أربع جامعات هي:

- ١- جامعة ٦ أكتوبر.
- ٢- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب.
- ٣- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- ٤- جامعة مصر الدولية.

فيما تم خلال عام ٢٠٠٣ افتتاح جامعتين خاصتين أجنبيتين جديدتين هما:

- ١- الجامعة الفرنسية بالقاهرة، والتي بدأت الدراسة بها في أكتوبر ٢٠٠٣ بمدينة الشروق، بكليتين هما: كلية الإدارة وكلية اللغات التطبيقية.
- ٢- الجامعة الألمانية في مصر، والتي بدأت الدراسة بها في العام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، والتي أنشأت بمنطقة القمامية.

هذا إلى جانب الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الأفريقية "جامعة سنجور" للدراسات العليا والتي تأسست في مايو ١٩٨٩ ومقرها مدينة الإسكندرية، وذلك بموجب اتفاقية مبرمة بين الجامعة وحكومة جمهورية مصر العربية. وتهدف هذه الجامعة إلى تعزيز التعاون والترابط بين شعوب الدول الفرانكفونية وتكوين وتأهيل كوادر عالية المستوى في مجالات تعتبر ذات أولوية لتنمية القارة الإفريقية. بالإضافة إلى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

### ١.٢.٢ المعاهد العليا الخاصة

يرجع تاريخ وجود المعاهد الخاصة في مصر إلى ما قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، ففي عام ١٩٣٤ أنشأ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية في الإسكندرية، كما أنشئ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية في القاهرة عام ١٩٣٧، وبعد إنشاء وزارة التعليم العالي عام ١٩٦١ تم إنشاء بعض المعاهد العليا الخاصة مثل المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية الذي أنشئ عام ١٩٦٤ كمركز تدريب وتحويل إلى معهد مدة الدراسة به ٤ سنوات عام ١٩٦٨، والمعهد العالي للتعاون الزراعي بشبرا الذي أنشئ عام ١٩٦٥ كمركز للتدريب وتحويل إلى معهد مدة الدراسة به أربع سنوات عام ١٩٦٨ أيضاً، والمعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي في أسيوط الذي أنشئ عام ١٩٦٨، وعندما تعددت المعاهد العليا الخاصة صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ الذي ينظم شئون التعليم العالي الخاضع لإشراف الوزارة، وأنشئ وفقاً لأحكامه العديد من المعاهد العليا والمتوسطة بعد ذلك.

وتشير إحصاءات وزارة التعليم العالي إلى أن إجمالي المعاهد الخاصة قد بلغ في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٩١ معهداً خاصة، تمثل ٦٠٪ من إجمالي المعاهد العليا والمتوسطة في مصر البالغ عددها ١٤٢ معهداً، وتتنوع المعاهد الخاصة ما بين ١١ معهد عالي خاص و٨٠ معهد متوسط خاص.

### ١.٢.٣ الطلب على التعليم الجامعي

يوجد في مصر فرصاً جيدة لتطور نشاط القطاع الخاص في عملية التعليم الجامعي، وذلك على ضوء الطلب الجيد على التعليم الخاص من قبل شريحة كبيرة نسبياً من السكان فوفقاً للمعايير العالمية من المفترض أن تكون هناك جامعة لكل مليون نسمة.

من جانب آخر تشير الإحصاءات إلى أن التعليم الجامعي الحكومي بمؤسساته المختلفة يستوعب مليوني طالب في الشريحة العمرية ما بين ١٨ إلى ٢٣ سنة والتي تمثل مرحلة التعليم الجامعي أي بواقع ٣٠,٥٪ من إجمالي السكان الواقعيين في هذه الشريحة العمرية في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وتشير الدراسات الدولية إلى أن استمرار الحكومة في توفير الموارد المالية اللازمة للحفاظ على هذه النسبة خلال السنوات المقبلة أمراً صعباً للغاية، حيث يتعين على الحكومة للحفاظ على تلك النسبة زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الجامعي الحكومي بنحو ٦٠ ألف طالب خلال السنوات العشر المقبلة وهو ما يفوق قدرة الجامعات الحكومية الاستيعابية ويستلزم دوراً أكبر للقطاع الخاص في مرحلة التعليم الجامعي.

ومما سبق تتضح ضرورة مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال في تعزيز التعليم الجامعي وذلك بهدف التخفيف شيئاً ما من سوء الأحوال الجامعية، حتى وإن كان عدد الطلاب الدارسين في الجامعات الخاصة لا يزال محدوداً للغاية (٣٠ ألف طالب وطالبة)، وسوف تزداد أهمية هذا الدور إذا ما تم التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في المدن المصرية المختلفة، من جهة أخرى ستستقطب الجامعات الخاصة ذات المخرجات التعليمية المتميزة شريحة واسعة من الطلاب المتدفقين إلى التعليم الحكومي سنوياً وهو ما سيفسح المجال لزيادة قدرات التعليم الجامعي الحكومي على استيعاب المزيد من الطلاب.

### ١.٢.٤ التشريعات المنظمة لعمل الجامعات الخاصة

على الرغم من تواجد الجامعات الخاصة في مصر في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، لم يكن هناك إطار قانوني ينظم عمل هذه الجامعات إلا في عام ١٩٩٢ عندما صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والذي يحكم عمل الجامعات الخاصة في مصر، وينص على أن الجامعات الخاصة في مصر هي جامعات مصرية مائة في المائة، واشترط القانون أربعة ضوابط مهمة لضمان سيطرة الحكومة ولو بدرجات طفيفة على تلك الجامعات وتمثل تلك الضوابط فيما يلي:

- لا بد من موافقة وزير التعليم العالي على تعيين رؤساء الجامعات الخاصة.
- من غير المسموح لغير المصريين تقلد مناصب قيادية في تلك الجامعات إلا بموافقة الوزارة.
- تخضع الجامعات الخاصة لإشراف المجلس الأعلى للجامعات.
- يختص المجلس الأعلى للجامعات بالإشراف على المناهج التعليمية لضمان تساوي المؤهلات الممنوحة من قبل الجامعات الخاصة مع مثيلاتها بالجامعات الحكومية.

إضافة لما سبق تم خلال عام ٢٠٠٢ تحويل لجنة التعليم الخاص الجامعي إلى مجلس أعلى للجامعات الخاصة، ليقوم بنفس مهام المجلس الأعلى للجامعات الحكومية، كما تختص وزارة التعليم العالي بالمتابعة الميدانية للجامعات الخاصة من واقع السجلات والملفات الرسمية، لاتخاذ اللازم بخصوصها، وفقاً لأحكام مواد قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية، من جانب آخر تراقب الوزارة من خلال ممثلي الوزير بمجالس إدارات هذه الجامعات مدى التزامها بشروط ومصروفات القبول المقررة، ويلزم تلك الجامعات بإعلان تلك المصروفات للطلاب، ومن غير المسموح بتجاوزها بأي حال من الأحوال، بالإضافة إلى مراقبة مدى التزام تلك الجامعات باستكمال المنشآت والمباني والتجهيزات والانتهاء من أعمال الصيانة اللازمة.

وتعود ملكية جزء كبير من تلك الجامعات الخاصة لمجموعة من رجال الأعمال المصريين مثل الجامعة الفرنسية والجامعة البريطانية أو للمؤسسات مصرية كبرى مثل الجامعة الكندية والتي تقف وراءها مؤسسة الأهرام الحكومية، وتركز تلك الجامعات على بعض التخصصات مثل الطب والهندسة والدراسات المعلوماتية والتقنية وعلم اقتصاد وإدارة المؤسسات. كما أن هناك ٩١ معهداً، منهم ٥ معاهد فوق المتوسطة، تابعة لمؤسسة أخبار اليوم.

ويعارض الكثيرون الجامعات الخاصة لكونها تخل بمبدأ تكافؤ الفرص وتوفر للقادرين نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين. وتتراوح رسوم الدراسة في الجامعات الخاصة في مصر ما بين ١٥- ٢٥ ألف جنيه مصري سنوياً فيما يصل متوسط المصروفات الدراسية بالجامعة الأمريكية إلى ١٤ ألف دولار في السنة (٨٤ ألف جنيه مصري).

ومؤخراً اتجهت بعض الجامعات الأجنبية الخاصة إلى منح الطلاب المتفوقين في الثانوية العامة تخفيضات في رسوم الاشتراك لتشجيعهم على دخول الجامعة، حيث منحت بعض الجامعات الخاصة الحاصلين علي مجموع يتراوح ما بين ٩٠-٩٥٪ من طلاب الثانوية العامة المصري خصماً بقيمة ١٥٪. خصماً من مصروفات الدراسة، ترتفع إلي ٢٥٪ بالنسبة للحاصلين علي أكثر من ٩٥٪.

وقد قامت الحكومة المصرية في أوائل القرن الحالي بدراسة إمكانية التوسع في تطبيق الإقراض المخصص لطلبة التعليم الجامعي كوسيلة لتمويل التعليم الجامعي وفقاً لدراسة قامت بها مؤسسة التمويل الدولية، والتي قامت بدراسة مدى جدوى التوسع في إقراض الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي، إلا أن الدراسة خلصت إلى صعوبة تنفيذ مثل ذلك المشروع بسبب صغر حجم السوق والبنية غير المتطورة للائتمان المصرفي في مصر، واتجاهات الأفراد غير المفضلة للاقتراض الشخصي.

في المقابل تحرص الحكومة المصرية على تشجيع التعليم الخاص من خلال منح حوافز للمستثمرين لتشجيع بناء الجامعات الخاصة تتمثل في منح المستثمرين الأراضي بأسعار تمييزية في المدن الجديدة أو بالمجان، وتعتمد الجامعات الخاصة بشكل رئيسي على الكوادر العلمية وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية والذين ينجذبون للعمل بتلك الجامعات لارتفاع العائد المادي المقابل والبيئة المستقطبة للكفاءات العلمية، ويعزز ذلك عدم وجود كوادر أكاديمية خاصة بتلك الجامعات لحدثة عهدا.

وفيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار والمشاركة المصرية في تلك الجامعات لا تمتلك الدولة سلطة التحكم في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الجامعات، إذ يتفاوت مستوى العمل المشترك مع الجامعات الأجنبية، ففي الجامعة البريطانية يفترض أن تصل نسبة المشاركة البريطانية في الهيئة التدريسية إلى ٧٠٪، من كلا الجامعتين البريطانييتين المشاركتين، وفي الجامعات الخاصة الأخرى كثيراً ما تصل نسبة المشاركة الأجنبية إلى أقل من النصف.

ينظم إنشاء وعمل الجامعات الخاصة القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، ويشير هذا القانون على انه يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الاساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار جمهوري بناء على طلب مجموعة المؤسسين وعرض وزير التعليم العالي وموافقة مجلس الوزراء، وحدد القانون أن هدف هذه الجامعات هو رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير



التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة. وان للجامعة شخصية اعتبارية خاصة، ويمثلها رئيسها أمام الغير، وتتكون من أقسام أو كليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية، كما تقوم الجامعة بإدارة أموالها بنفسها وتحديد مصروفاتها الدراسية تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها، سواء من داخل أو خارج الجمهورية، بما يتفق ومصالح البلاد.

### ٣.١ نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد

يعد التعليم المفتوح إحدى نظم التعليم التي تتيح التعليم للجميع، بغض النظر عن الشروط الرسمية للتعليم التقليدي. بينما يعتبر التعليم عن بعد هو عملية اكتساب المعارف والمهارات بوساطة وسيط لنقل التعليم والمعلومات متضمنا في ذلك جميع أنواع التكنولوجيا وأشكال التعلم المختلفة للتعلم عن بعد. يوجد في مصر ٤ مراكز للتعليم المفتوح: في القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط.

#### الايجابيات:

- إتاحة فرصة تعليمية لمن يريد أن يتم تعليمه الجامعي وحالت بينه وبين التعليم ظروفًا ما دون إرهاق مالي.
- توفير فرصة لإتمام التعليم العالي لمن فاتتهم فرص الدخول للجامعة بسبب المجموع.
- الاعتماد على مبدأ المرونة في التعليم مما يؤدي إلى جعل المادة التعليمية في أيدي الطلاب أينما كانوا ووقتها شاءوا.

#### التحديات:

- قلة الأعداد الملتحقة ببرامج التعليم المفتوح على مستوى الجامعات الأربع الرئيسية مقارنة بنظيراتها في العالم، وكذلك بالنسبة لاحتياجات التنمية وسوق العمل.
- الشعور بتدني مستوى خريجي التعليم المفتوح.

- شروط القبول في برامج التعليم المفتوح تحدد بعد مضي خمس سنوات من الحصول على شهادة الثانوية العامة ، وهذا يؤدي إلى قلة الدافعية عند المتعلم وضعفه النسبي نتيجة مدة انقطاعه عن الدراسة.
- البرامج التي تقدم من قبل مؤسسات التعليم المفتوح غير مواكبة لاحتياجات التنمية الحقيقية ، وسوق العمل لأنها برامج مشابهة للبرامج التقليدية.
- أساليب التدريس المستخدمة تقليدية بحتة ، ولا تعتمد على أساليب جديدة في التدريس تواكب تكنولوجيا العصر.
- الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس من الكليات التقليدية.
- العجز الشديد في الكوادر القادرة والمدرّبة والمعنية بتصميم البرامج الإلكترونية.
- لا توجد أساليب للتقويم والمتابعة المستمرة ، ولكن الاعتماد الكلي على الامتحانات النهائية.
- لا يوجد حوافز من المجتمع للخريجين من هذا النوع من التعليم ، كما أن بعض النقابات تعترض على تسجيلهم لديها ، وبالتالي تعطي انطباع سيء ، كما يعطي انطباع لدى البعض بأنه هذا النوع من التعليم لا يناسب إلا السيدات وربات البيوت ، وهنا يأتي دور الإعلام في التعريف بهذا النوع من التعليم وبرامجه ، وأهميته.
- لا يوجد معايير للحكم على كفاءة الخريج.
- عدم مساواة خريج التعليم المفتوح بنظيره في التعليم التقليدي ، كما أنه لا يأخذ بعض حقوق الطالب في النظام الرسمي.

## ١. ٤ تحديات التعليم الخاص الجامعي

تتمثل أهم التحديات التي تواجه التعليم الخاص الجامعي في:

- ارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية في الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية بما يفوق قدرات غالبية الأسر المصرية.
- عدم وجود جهة اعتماد للحكم على مدى جودة التعليم الجامعي الخاص ومدى تلاؤم المقررات الدراسية مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- تباين واختلاف الشهادات الممنوحة من قبل بعض الجامعات الأجنبية مقارنة بالشهادات المثيلة الممنوحة من قبل الجامعات الأجنبية الأخرى.
- اعتماد الجامعات الخاصة بشكل كبير على الكوادر وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية لعدم وجود كوادر خاصة بها حتى الآن.
- انخفاض عدد الطلاب المنتمين لتلك الجامعات مقارنة بالطلاب المنتسبين للتعليم الجامعي الحكومي وهو ما قد يعيق قدرة هذه الجامعات على توفير مستويات التعليم الجامعي بأسعار مقبولة من قبل الأسر من جهة واقتصادية تحافظ على هامش الربح الكفيل باستمرار هذه الجامعات من جهة أخرى.

## القسم الثاني

### التجارب الدولية في تشجيع التعليم الجامعي الخاص

تعد بعض الجامعات الخاصة أكثر كفاءة من الجامعات الحكومية، نظراً لالتزامها بالمعايير الاقتصادية في الأداء المالي، بالإضافة إلى المرونة التي تتمتع بها إدارتها، كما أن لديها القدرة على أن تعكس تفضيلات الآباء والطلاب. وهو ما يدفع كثير من دول العالم إلى تقديم حوافز للقطاع الخاص حتى يتمكن من أداء خدماته التعليمية بكفاءة.

وفي هذا الصدد سيتم استعراض تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ماليزيا، اليابان، الصين، المجر، بولندا وأستراليا في تشجيع القطاع الخاص على تقديم التعليم الجامعي.

#### ١.٢ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة بتبني عدد من الإجراءات لتحسين جودة الخدمات التعليمية من خلال إشراك القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد على الالتحاق بالتعليم الخاص، وتتمثل السياسات المتعلقة بتنمية التعليم الخاص الجامعي فيما يلي:

— القروض الطلابية: تقدم الولايات المتحدة القروض التقليدية للطلاب (سواء كانوا من الفقراء أم الأغنياء) وذلك بأسعار فائدة مخفضة للطلاب المحتاجين، ويأتي الجزء الأكبر من القروض من المصارف الخاصة على أن تتحمل الحكومة مخاطر التخلف عن السداد. ويتم سداد القرض بمعدلات تتناسب مع مستوى الدخل الذي يحصل عليه الطالب خلال مرحلة العمل بعد التخرج.

— الحوافز الضريبية: تقوم الولايات المتحدة بتقديم مجموعة من الحوافز الضريبية للطلاب الملحقين بالمؤسسات التعليمية الخاصة وذلك لتغطية جزء من نفقات التعليم بهذه الجامعات. وتتضمن هذه الحوافز إعفاء نسبة من الدخل من الضرائب، استبدال جزء من المعاش للإنفاق على التعليم.

– الهبات والمنح: تقدم الهبات والمنح على مستوى الولايات وعلى مستوى فيدرالى وأيضا على مستوى المعاهد والكليات وذلك على أساس مستوى دخل أسر الطلاب ومستواهم العلمى بما يتيح لأبناء الأسر الفقيرة الاستمرار فى التعليم، بالإضافة إلى توفير هذه المنح للطلاب المتفوقين علميا بصرف النظر عن مستوى دخول أسرهم.

## ٢.٢ تجربة ماليزيا

تتمتع ماليزيا بشهرة إقليمية كمركز تعليمى متميز فى إقليم آسيا- باسيفيك. ففى ديسمبر ٢٠٠٣، كان هناك حوالى ٤٠ ألف طالب أجنبى و٣١٤ ألف طالب ماليزى يدرسون فى ٥٤٦ مؤسسة تعليمية عليا خاصة (منها ١١ جامعة خاصة وخمسة فروع لجامعات أجنبية).<sup>١</sup>

### • تطوير الإطار التشريعى والمؤسسى للتعليم العالى

قامت ماليزيا فى عام ١٩٩٦ بإصدار مجموعة من القوانين والقرارات التى تهدف إلى تحرير التعليم العالى والسماح بخصخصة بعض مؤسسات التعليم العالى وإنشاء فروع للجامعات الأجنبية فى ماليزيا، مع إنشاء هيئة حكومية لضمان جودة التعليم وتغليظ العقوبات على مقدمى الخدمة فى حالة مخالفتهم للقوانين، بالإضافة إلى ما سبق تم تسجيل بعض الكليات الخاصة فى سوق الأوراق المالية بماليزيا.<sup>٢</sup> كما تم فى عام ١٩٩٧ إنشاء اتحاد عام للكليات والجامعات الخاصة للعمل مع الحكومة على إزالة العقبات التى تعترض التعليم العالى الخاص فى ماليزيا.<sup>٣</sup>

### • الترويج للتعليم الخاص فى داخل وخارج ماليزيا

قامت الحكومة بإنشاء مكتب ترويجى للتعليم الخاص فى أندونيسيا، فيتنام، الصين، والشرق الأوسط، كما تم إصدار دليل للتعليم الخاص فى ماليزيا يوضح محتويات المواد الدراسية وأماكن تدريسها، بالإضافة إلى مجلة شهرية وموقع على شبكة الإنترنت للتعليم الخاص.<sup>٤</sup>

<sup>1</sup>Your gateway to study in Malaysia, introduction to Private Education, 30 July 2005, <http://www.studymalaysia.com/education/edusystem.php?fn=privedu>

<sup>2</sup>Ibid

<sup>3</sup>Jenifer Maxwell, et al., State Controlled or Market Driven? The regulation of Private Universities in The Commonwealth South African Universities Vice Chancellors Association, December 2000.

<sup>4</sup>Your gateway to study in Malaysia, Op Cit.

### • القروض الطلابية

تقوم إدارة المنح بوزارة التعليم العالي بماليزيا بمنح الطلاب قروض طلابية ميسرة لمساعدة الطلاب على استكمال دراستهم، ويقوم الطالب بالبدء في تسديد القرض بعد ٦ شهور من استكمال دراسته أو عند حصوله على وظيفة آمنة.

### ٣.٢ تجربة اليابان

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد بدأت اليابان في نشر وإصلاح التعليم الجامعي، حيث كان حوالي ٣٪ فقط من خريجي المدارس الثانوية يلتحقون بالتعليم الجامعي، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بلغت هذه النسبة ٧٥٪ من طلاب المدارس الثانوية.

في منتصف الخمسينات زاد الإقبال على التعليم العالي ولم تكن هناك أماكن كافية لجميع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بينما بدأت الجامعات الخاصة في زيادة أعداد طلابها. وبالتالي فقد بلغت نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس في المعاهد الخاصة أكثر من ٣٠ : ١، بلغت في بعض الكليات ٢٠٠ : ١.

وقد رفعت كثير من مؤسسات التعليم العالي الخاصة مصروفاتها. فقد رفعت بعض كليات الطب الخاصة المصاريف إلى ٣٠ ألف دولار لمواجهة الحاجة إلى توفير الإمكانيات اللازمة للطلاب وزيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس، إلا أنه منذ أواخر الستينات ظهرت حركات الاحتجاج التي قام بها الطلاب، ففي حين أن التعليم العالي العام أقل تكلفة وأرفع مكاناً من التعليم الخاص فإن فرصة القبول به محدودة وصعبة.

وإزاء ذلك الوضع بدأت الحكومة في التفكير في تشجيع الجامعات الخاصة من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال مجموعة من السياسات:

### • توفير الدعم الفني والمالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

قامت الحكومة بإنشاء "مؤسسة تعزيز الجامعات الخاصة" وهي مؤسسة يدعمها برنامج ممول من الحكومة ويديرها مجلس يتكون من موظفي الخدمة المدنية المتقاعدين والمواطنين وتساهم المؤسسة بنحو

٣٠٪ من تكلفة تشغيل الجامعات الخاصة المؤهلة (أى التى تتبنى تخفيض نسبة أعداد الطلاب إلى الأساتذة وتدرّس بعض المجالات مثل العلوم والهندسة).

ومن الوسائل الأخرى لعلاج هذه المشكلة تقديم الحكومة منحاً للجامعات الخاصة والطلاب (غالباً فى شكل قروض) وكذلك منحاً للبحوث، كما زادت الحكومة من رسوم التعليم فى الجامعات العامة لتقليل الفرق فى تكلفة التعليم فى كل من الجامعات الخاصة والعامة.

### • مصادر تمويل الجامعات الخاصة

تحصل الجامعات الخاصة اليابانية على تمويلها من المصادر الآتية:

- رسوم التعليم
- دخل المستشفيات الجامعية (إن وجدت).
- الأموال المحصلة من إدارة التمويل (مثل الأسهم وشراء بوالص تأمين محلية وأجنبية)
- الدعم القادم من وزارة التعليم والعلوم والثقافة لتكاليف التشغيل (٣٢٠ بليون ين سنوياً فقط للجامعات الخاصة البالغ عددها ٤٧٨ جامعة عام ٢٠٠٠ فى حين تلقت الجامعات القومية البالغ عددها ٩٩ جامعة عام ٢٠٠٠ حوالى ٢.٨ تريليون ين سنوياً)، ويعتمد الدعم على عدد الطلاب الملتحقين بالإضافة إلى عوامل أخرى.

### • تحقيق التوازن بين استقلال الجامعات الخاصة والرقابة المباشرة على الجامعات

تعتبر وزارة التربية والعلوم والثقافة هى السلطة المركزية المسؤولة عن التعليم باليابان ولها صلاحية الموافقة على إنشاء جميع المعاهد والجامعات الجديدة الخاصة والعامة، وتقديم المعونات للمؤسسات الخاصة، وتحدد أقل المستويات المقبولة للمناهج، وعدد ومؤهلات المدرسين، وحجم المباني والملاعب. وعلى الرغم من ذلك يمكن للجامعات الخاصة أن تمارس الاستقلال فى كثير من الأمور المتعلقة بشؤونها الداخلية - وخاصةً إذا كانت من الجامعات ذات المكانة المرموقة - مع الحفاظ على دور وزارة التربية والعلوم والثقافة فى تطوير التعليم.

### • تعزيز التعاون بين الجامعات الخاصة والحكومية

تبنّت وزارة التربية والتعليم مبادرة عرفت باسم "خطة مراكز التركيز للتعليم العالي الياباني بالقرن الحادي والعشرون" وقد هدفت هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون بين الجامعات وبعضها البعض سواء الخاصة أو الحكومية.

فقد بدأت كلاً من جامعة "ساتياما" (والتي تمتلك كلية معلمين وكلية فنون) بالتعاون مع جامعة "جونما" التي تمتلك (كلية طب)، وجامعة "هيتوتسوباشي" ومعهد طوكيو للتكنولوجيا وجامعة "طوكيو للعلوم الطبية وطب الأسنان" في إجراء أبحاث مشتركة حول اقتصاديات الطب والهندسة الطبية

### • تقديم القروض للطلاب

إن معظم ما يقدم في اليابان من مساعدة في مجال التعليم يتخذ شكل القروض الميسرة أكثر من المنح، ففي عام ١٩٨٦ قدمت المؤسسات قروضاً لنحو ٤٣٠ ألف طالب، ولكن يؤخذ على هذا النظام أن تكلفة إتاحة التعليم بعد المرحلة الثانوية أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً لغالبية الأسر نتيجة التزامها برد هذه القروض.

### • البرامج التي تبنتها الجامعات الخاصة لجذب مزيد من الطلاب

تعتمد الجامعات اليابانية بشكل كبير على الرسوم، نتيجة لانخفاض الإنفاق العام على التعليم، حيث بلغ الإنفاق العام على التعليم في اليابان ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ بينما تبلغ هذه النسبة ١,٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>١</sup>، لذا اتجهت عديد من الجامعات الخاصة إلى تغيير مناهجها العلمية من أجل جذب طلاب جدد، وفي بداية التسعينات تم الترحيب بالطلاب غير التقليديين، مثل: رجال الأعمال ومدبرات المنازل والمتقاعدين للاشتراك في برامجها التعليمية الجديدة، مما أسهم في الاستقرار المالي لهذه الجامعات. كما بدأت بعض الجامعات الخاصة في اللجوء إلى تخفيض الرسوم الفعلية لزيادة الإقبال على الكليات والجامعات الخاصة.

### جدول (١)

معدل الإنفاق العام والخاص على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١ المزيد من التفصيل حول نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم أنظر جدول رقم (١)



## عام ١٩٩٨

اسم الدولة	الإنفاق العام	الإنفاق الخاص	الإجمالي
تركيا	٠,٨١	٠,٠٣	٠,٨٤
اليابان	٠,٤٣	٠,٦	١,٠٣
المملكة المتحدة	٠,٨٣	٠,٢٨	١,١١
أسبانيا	٠,٨٤	٠,٢٧	١,١١
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠٧	١,٢٢	٢,٢٩
هولندا	١,١٥	٠,٠٣	١,١٨
اليونان	١,٠٤	٠,١٧	١,٢١
أيرلندا	١,٠٨	٠,٣	١,٣٨
استراليا	١,٥٩	٠,٥١	١,٦
فرنسا	١,٠١	٠,١٢	١,١٣

المصدر: Akito Arima, The Future of Higher Education In Japan, UN House, Tokyo, 12 December 2002, <http://www.unu.edu/nagai-lectures/UNUPL9-NL3.pdf>.

## ٢.٤ تجربة الصين

ظهر التعليم الخاص في الصين منذ زمن بعيد (يرجعه البعض إلى قبل الميلاد)، وفي العصر الحديث بلغ عدد الجامعات في عام ١٩٥٠ عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية ما يقرب من ٢٢٧ جامعة منها ٧٧ جامعة خاصة تختص بحوالي ٤٠٪ من أعداد الملتحقين، وسيرا على النهج السوفيتي تم تأميم كل مؤسسات التعليم العالي الخاص وتحويلها إلى مؤسسات عامة سنة ١٩٥٦ عقب إعادة تنظيم الجامعات وبذلك طويت صفحات الفصل الأول من التاريخ الطويل للتعليم العالي الخاص في الصين.

غير أن الصين اتجهت في بدايات الثمانينات على اثر إتباع الصين لسياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تطوير الاقتصاد واتخاذ تعديلات هيكلية في التعليم في منتصف الثمانينات وظهور خليط من التعليم العام والخاص.

مرحلة نشوء التعليم العالي الخاص (١٩٨٢. ١٩٨٦)

في مارس عام ١٩٨٢ وبعد ثلاثين عاما كاملة من إغلاق الفصل الأول من تاريخ التعليم العالي الخاص في الصين، تم إنشاء أول مؤسسة تعاونية للتعليم العالي في الصين وهى جامعة Zhonghua فى بكين عام ١٩٨٢. وفى ديسمبر ١٩٨٢ أعلن مجلس الشعب الصينى الدستور الجديد للبلاد الذى ذكر تشجيع الدولة للمؤسسات الاقتصادية التعاونية والهيئات الحكومية والمجموعات الاشتراكية الأخرى المنفذة والتي تدير مختلف أنواع النشاط التعليمى القانونى.

### تصحيح التعليم العالى الخاص (١٩٨٢ - ١٩٩١)

أعلنت لجنة التعليم بالدولة وثيقة بعنوان "اللوائح التنظيمية للقوى الاشتراكية التى تدير المؤسسات التعليمية" لمحاولة تصحيح بعض الاختلالات التى لحقت بالجامعات من حيث السيطرة والإدارة إلى جانب منحها للدبلومات وغير ذلك من المشاكل، وخلال تلك المرحلة تنوعت أشكال مؤسسات التعليم العالى بشكل واضح مما أدى إلى ظهور ضرورة لتقنينها.

### تطور التعليم العالى الخاص (١٩٩٢ - حتى الآن)

اعترفت الحكومة الصينية أن الدولة وحدها لا يمكنها تلبية كافة الاحتياجات التعليمية الملحة للشعب، ولذا قامت القيادة الصينية بتحويل مسؤوليات المشاركة فى تنمية التعليم إلى القطاعات غير الحكومية، وفى عام ١٩٩٣ اثنى "برنامج التنمية والإصلاح التعليمى فى الصين" ولأول مرة على السياسات القومية نحو تطوير التعليم المدار من غير الدولة، وفى الأول من أكتوبر ١٩٩٧ أعلن مجلس الدولة تنفيذ "لوائح القوى الاشتراكية المديرة للمؤسسات التعليمية" رسميا، مما وضع التعليم العالى فى إطار قانونى محكم، وتضم اللوائح ثمانية فصول يغطى محتواها الوضع القانونى للمؤسسات الخاصة فى التعليم العالى ومعايير إنشاء مثل هذه المؤسسات والإجراءات الرسمية المطبقة على إدارة تلك المؤسسات وعملية التقييم والتقويم لها.

وفى ظل الاعتراف صراحة بعدم قدرة الدولة وحدها على توفير الخدمات التعليمية الكافية لإرضاء التوقعات الاجتماعية المختلفة والطموحات الأبوية العالية فقد قامت الدولة بإدخال جهات غير حكومية لتشارك فى الجهود التعليمية فى ظل انخفاض إشرافها وتنظيمها للتعليم مع التركيز على أهمية المسئولية الفردية وتشجيع المحليات والمنظمات الاشتراكية لخلق المزيد من فرص التعليم الإضافية، وفى

إطار تخفيض الدور الاحتكاري للدولة في إدارة التعليم بدأ إصلاح هيكل التعليم في منتصف الثمانينات وظهر خليط من الإدارة العامة والخاصة.

## ٥.٢ تجربة المجر

يوجد بالمجر حوالي ٣٣ مؤسسة غير حكومية للتعليم العالي، منها ٥ جامعات و٢٣ كلية مملوكة للكنيسة وه كليات منشأة بواسطة مؤسسات خاصة. ورغم العدد الصغير نسبياً لقطاع التعليم العالي غير الحكومي إلى جانب بعض العوائق التنظيمية في التنمية، فإن معدل الالتحاق قد تزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربع الماضية، ويقدر العدد الاجمالي لطلاب التعليم العالي غير الحكومي حالياً بحوالي ٢٥ ألف طالب وهو يمثل ١٢٪ من إجمالى الطلاب المتحقيين بالتعليم العالي.

وتختلف سمات الكليات التى تديرها الكنيسة عن مثيلاتها التى تديرها المؤسسات الخاصة - من حيث التأثير السياسى والاستراتيجيات التنظيمية والأكاديمية والمالية - فعلى سبيل المثال تركز المؤسسات المملوكة للكنيسة أساسا على التدريب الدينى والكهنوتى وليس على العلوم الإنسانية أو تدريب المعلم أو برامج العمل الاجتماعى فمن بين ٢٨ مؤسسة كنسية توجد ٧ فقط - جامعتان وأكاديميتان وثلاث كليات لتدريب المعلم - تجرى تدريباً غير كهنوتى. وكليات تدريب المعلم تقوم بالتدريب اولا لمعلمى الصف الرابع الابتدائى وهى ممولة بشكل كامل من الدولة. اما الجامعتان فتوجد بهما كليات الآداب والعلوم وإحدى الجامعتين لديها كلية حقوق. وحتى الان فإن تنوع برامج الكليات والجامعات المملوكة للكنيسة ومدى توسعها لتشمل البرامج غير الدينية لا يرتقى للمرجو ويظل عند مستوى متدنٍ جداً.

أما المؤسسات الخاصة التى ترعاها الهيئات فانها تقوم بأداء وظائف تنمية إقليمية واجتماعية، وتركز برامجها التدريبية بشدة على احتياجات سوق العمل المهنية الحالية والمستقبلية، مثال تعليم الكمبيوتر والتدريب الادارى وإدارة الأعمال ومهارات اللغات الأجنبية. حيث ان هذه المجالات تقدم مرتبات مبدئية اعلى من المتوسط.

وتقوم الكليات الخمسة التابعة للمؤسسات الخاصة حالياً بتدريب ١٣٣٦٥ طالبا وهو ما يفوق اجمالى الكليات الكنائسية الـ ٢٨ مجتمعة. كما ان فرص العمل الخاصة بالخريجين تمثل اولوية خاصة لدى قيادات الكليات الخاصة كما انهم يتبنون استراتيجيات متعددة لتحفيز مستقبل طلابهم فى سوق

العمل. كما تتميز كليات المؤسسات كذلك بنسبة اعلى من الموجودة فى الكليات الحكومية من حيث نسبة أعداد الطلاب لكل مدرس ونسبة أعداد الطلاب لكل عام بالكلية.

ويطلب من مؤسسات التعليم العالى غير الحكومية الحصول على موافقة من الحكومة والبرلمان، وبالإضافة إلى المتطلبات التى يجب أن تلبىها المؤسسات الحكومية فإن المؤسسات غير الحكومية ملزمة بتوفير الأفراد والمواد والقدرات المالية المناسبة.

ولا تستطيع المؤسسات الخاصة سواء كانت مملوكة للكنيسة أو للهيئات أن تبدأ نشاطها إلا بعد تلقى قدر من الدعم من أحد الرعاة الرسميين. وقد حصلت الكليات على منشآتها دون دفع رسوم لمجالس البلديات وغالبا ما تتم تغطية نفقات تشغيل الكليات التابعة للهيئات بشكل جزئى عن طريق الهيئات ذاتها ورسوم التعليم والدعم المقدم من الدولة. أما تمويل الكليات التابعة للكنيسة فإنها اقل شفافية، حيث يأتى دعم الدولة جزئيا فى صورة تمويلات مباشرة وجزئيا من خلال ما تتلقاه الكنيسة من مخصصات مالية من الدولة. إلا أن مجالس البلديات تعانى بشدة أثناء عملية تقديم الخدمات. نتيجة لذلك هناك انخفاض مستمر فى مشاركتها فى دعم تمويل المؤسسات الخاصة وهى مشكلة كبرى فى المدن التى لا يوجد بها سوى الكليات الخاصة فقط كمؤسسات للتعليم العالى، بالإضافة إلى أنه لا توجد أرباح واضحة يتمتع بها قطاع الأعمال المحلى لكى يستثمر أمواله فى تلك الكليات أو يقوم برعايتها، حيث ان رعايته لتلك الكليات لا تمكنه من الحصول على نسبة محددة من الإعفاء الضريبى.

ويأتى جزء كبير من ميزانيات الكليات التابعة للهيئات من رسوم التعليم، وتقوم كل كلية بتحديد رسوم الالتحاق قبل بداية العام الدراسى، حيث تصل اعلى رسوم إلى حوالى ٢٠٠٪ من متوسط المرتب الشهرى العادى، ووفق قانون الضرائب على دخل الفرد لعام ١٩٩٦ فإنه يمكن للطلاب أو آباءهم خصم ٣٠٪ من قيمة الضريبة المستحقة على دخولهم على أنها رسوم للتعليم تخصم من صافى الدخل الخاضع للضريبة، بغض النظر عن دفع الرسوم إلى كلية عامة أو خاصة، كما أن الكليات الخاصة لا تسدد ضرائب على ما تجمعها من أموال فى شكل رسوم ولكنها تسدد ضرائب عن باقى مصادر التمويل الأخرى.

## ٦.٢ تجربة بولندا

لم يكن ببولندا في إطار النظام الشيوعي سوى جامعة خاصة واحدة، وهي جامعة Tubin الكاثوليكية والتي تم إنشائها قبل الحرب العالمية الثانية، وظلت المؤسسة التعليمية غير الحكومية الوحيدة في وسط وشرق أوروبا حتى انهيار الانظمة الشيوعية عام (١٩٨٩ - ١٩٩١)، وفي عام ١٩٩١ تم سن احد القوانين الذى ينص على السماح بإقامة مؤسسات غير حكومية للتعليم العالى فى بولندا، وبعد إصدار هذا القانون ارتفع عدد هذه المؤسسات إلى ١٦ مؤسسة عام ١٩٩٢ و ١٢٠ مؤسسة عام ١٩٩٧، وبالفعل فان هذه المؤسسات الجديدة قد اهتمت بما يزيد عن ١٠٠ ألف طالب أو بما يزيد عن ١٠٪ من عدد الطلاب المسجلين فى التعليم العالى.

وقد جاءت هذه الزيادة بشكل سريع فى المناطق التى تم تجاهلها تحت النظام الشيوعي والتي قام القطاع الخاص بتطويرها، فعلى سبيل المثال، منذ عام ١٩٩٠ تزايدت التسجيلات فى العلوم الاجتماعية خمسة أضعاف، بينما تزايدت فى الدراسات التجارية والتسويق ثلاثة أضعاف، وفى القانون والتعليم ارتفعت من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، وقد اشترك ما يزيد عن ٢٠ مؤسسة فى تقديم الخدمات أثناء العمل أو تدريب المدرسين قبل أداء الخدمة. وهذا بدوره يؤكد على اكتساب مؤهلات تربية إضافية.

وكان النمو السريع للقطاع غير الحكومى فى مجال التعليم العالى بعد ما يزيد عن اربعين عاما من الضغط على كل المبادرات الخاصة فى التعليم، قد جعل بولندا تحمل اسم امريكا الصغرى فى قلب اوروبا، وكذلك فان المؤسسات الجديدة احتلت مكانا فى إطار السوق التعليمى المدعم والمزدهم الذى اتسع كثيرا بحيث استطاع ان يواجه الاحتياجات التى يتطلبها اقتصاد الأسواق الناشئة، وجدير بالذكر ان مؤسسى هذه المؤسسات، كلهم لا يهدفون إلى الربح، وقد كانوا فى الأساس نقابات ومؤسسات أو جمعيات تعليمية أو نقابات تجارية وإدارات مدرسية، بالإضافة إلى مجموعات من الأفراد ذوى الخبرة.

## ٧.٢ تجربة استراليا

كانت الجامعات الاسترالية يتم تمويلها بواسطة عدد من الدول والتي شكلت الاتحاد الاسترالى فى عام ١٩٠١، وعلى هذا فقد استمرت عملية التمويل فى كونها مسألة تخص الحكومة فى المقام الأول حتى الحرب العالمية الثانية عندما بدأت الحكومة الفيدرالية فى تقديم الدعم اللازم من اجل تدعيم

التوسع في هذا القطاع، وهو الأمر الذى بلغ ذروته فى عام ١٩٧٤ عندما قبلت حكومة الكومنولث بتحمل المسئوليات الكاملة لتمويل العملية التعليمية، وفى نفس الوقت قامت بإلغاء أجور ورسوم التعليم.

وقد أدت الزيادة الهائلة فى تسجيل الطلاب أثناء الثمانينات إلى قرار الحكومة بتقليل الدعم المالى للجامعات وهو ما تحقق عام ١٩٨٨ حيث تم إدخال ما أطلق عليه اسم "الخصخصة العامة" والتي تضمنت مساهمة الطلاب بجزء من تكاليف التعليم وذلك طبقا لخطة المساهمة فى التعليم العالى (وقد قام الطلاب بتأجيل سداد هذه الرسوم بعد التخرج والحصول على دخل) وهكذا استمرت عملية دفع هذه الرسوم مع قيام الحكومات المتعاقبة بزيادة نسبة متوسط رسوم التعليم حتى يتم تحصيلها مرة ثانية من الطلاب بالإضافة إلى تناقص مستوى الدخل الذى سيتعين على الطالب عنده سداد الرسوم المستحقة (وتتزايد هذه النسبة سريعا فى كليات الطب والعلوم والهندسة).

ومنذ عام ١٩٩٤ تم تشجيع الجامعات على أن تقوم بتمويل الرسوم ليتحملها طلاب الدراسات العليا مع عدم وجود أى قانون ينظم مستوى الرسوم التى يتم فرضها، وبذلك الاسلوب انتشرت عملية الخصخصة حتى بلغ الأمر فى الوقت الحالى إلى أن معظم طلاب الدراسات العليا فى مرحلة الدبلومات والماجستير قد تم استثناءهم من خطة المساهمة فى التعليم العالى، كما اصبح على الطلاب دفع الرسوم التعليمية حتى بالرغم من أن المقيمين فى استراليا قد تحملوا معدل رسوم اقل من طلاب الدول الأخرى، واحداث ما حصلت عليه الجامعات من امتياز هو السماح لها بتسجيل طلاب يتحملون النفقات كاملة والذين اخفقوا فى الحصول على مكان فى إحدى المؤسسات التعليمية المدعمة.

وقد أدى هذا الاتجاه بشكل واضح إلى فتح المجال أمام مواطنى استراليا الذين يقومون بدفع هذه الرسوم لدخول الجامعات الحكومية، ونظرا لتأثير التدهور الاقتصادى فإنه من المتوقع أن يتزايد عدد الطلاب الذين يقومون بدفع الرسوم كاملة فى الوقت الذى تتعرض فيه الجامعات إلى تخفيض فى الدعم الممنوح لها والتمويل، وبالرغم من تجاوز عدد الطلاب من الدول الأخرى ٤٦ الف طالب فى عام ١٩٩٤، فإن الاتجاه المتصاعد فى هذه التسجيلات خاصة من آسيا ما يزال محل شك نظرا للأزمة الاقتصادية فى المنطقة.

## ٨.٢ تجربة مشروع مبارك-كول

يذكر منها مشروع مبارك- كول بين مصر وألمانيا، وهي تجربة تستوجب الدراسة. وقد بدأ تطبيق مشروع مبارك - كول في مصر عام ١٩٩٥. ويعتمد المشروع على فكر التعليم المزدوج الذي يقدم للطلاب في خلال ثلاث سنوات دراسة ويعتمد على قضاء الطالب يومين فقط في المدرسة الفنية (يوم لدراسة المنهج العام، ويوم لدراسة المنهج الفني) ثم قضاء أربعة أيام في موقع عمل (مصنع أو شركة) للتدريب. ويحصل الطالب على منحة مالية من صاحب العمل إلى جانب تطوير مهاراته من خلال التدريب الحرفي. ويمتد مشروع مبارك - كول على نطاق ٢٢ مدينة في جمهورية مصر العربية.

وهناك تحديان يواجهان مشروع مبارك - كول بالرغم من نجاحه ، التحدي الأول هو أن عدد كبير من خريجه لا يزالون يطمحون للحصول على شهادة جامعية مدفوعين بالضغط المجتمعي. والتحدي الثاني، هو صعوبة التوسع في هذا المشروع بالقدر المنشود، وذلك لأن قبول أي طالب في مشروع مبارك-كول مرتبط بالتوسع في الاستثمار ووجود فرصة تدريب لهذا الطالب لمدة أربعة أيام أسبوعياً في شركات ومؤسسات ترتبط إمكاناتها وإعدادها بمناخ الاستثمار في مصر.

## القسم الثالث

### مقترحات وسبل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار

#### في التعليم الجامعي

#### ١.٣ المحور المؤسسي والتشريعي

يجب العمل على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي اللازم لتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بالسياسات التالية:

- تطوير التشريعات القائمة بما يسمح بمشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية: يجب العمل على إصدار مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحرير التعليم العالي والسماح بخصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع الدولة على إنشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر: وذلك عن طريق الدخول في مفاوضات مع عدد من الجامعات العالمية العريقة لإنشاء فروع لها في مصر، وتقديم لها الدولة التسهيلات اللازمة سواء من أراضى أو مباني تمثل نسبة ملكية للدولة تسمح لها بمقتضاها بالحصول على منح مجانية أو مخفضة للطلاب المتفوقين وكذلك على منح لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من الجامعات الحكومية في هذه الجامعات الأجنبية.

#### ٢.٣ المحور التمويلي

من الممكن أن تقوم كلا من الحكومة والجامعات الخاصة بإتباع عدد من السياسات التمويلية التي تسهم في جعل الاستثمار في التعليم العالي أكثر جاذبية للقطاع الخاص.

- توفير الدعم الحكومي للجامعات الخاصة المتميزة: من الممكن النظر في تقديم الدعم للجامعات الخاصة كنسبة من تكلفة تشغيل بعض الجامعات التي تستوفى شروط معينة (مثل: تخفيض نسبة أعداد الطلاب إلى الأساتذة وتدريب بعض المجالات مثل العلوم والهندسة والتكنولوجيا).



- تنوع المناهج وأوقات الدراسة: من الممكن السماح للجامعات الخاصة بتنوع مناهجها العلمية وزيادة المرونة في أوقات الدراسة حتى تتمكن من جذب الطلاب غير التقليديين، مثل: رجال الأعمال ومدبرات المنازل والمتقاعدين للاشتراك في برامجها التعليمية الجديدة.
- تخصيص أراضي في المدن الجديدة والظهير الصحراوي للمحافظات أو على الطرق السريعة الصحراوية:

○ إذا كانت غير مزودة بالمرافق: يتم تخصيصها بالمجان على أن يؤخذ في الاعتبار عند التخصيص أن تكون هذه الأراضي تسمح بالتوسع المستقبلي.

○ إذا كانت الأراضي مزودة بالمرافق: يتم حساب المتر بسعر المرافق في المساحة التي تم إستغلالها للإنشاءات ويتم تسديد باقى ثمن الأرض بنفس السعر عند التوسعات المستقبلية.

- السماح للجامعات بالعمل في مجال الأبحاث العلمية بمختلف صورها بمقابل مادي كمؤسسات هادفة للربح على أن يستخدم جزء من هذه الأرباح كحوافز مادية ومعنوية للطلبة المتفوقين علمياً وكذلك لمن ساهم منهم في الأبحاث المطلوبة. وذلك لزيادة الانتماء وتنمية روح العمل كفريق.

### ٣.٣ محور زيادة قدرة الطلاب على الحصول على الخدمات التعليمية

يقوم القطاع الخاص بتقديم الخدمات التعليمية بأسعار تمكنه من تحقيق الربح وبالتالي فإن قيام الحكومة بتقديم الدعم المالي للطلاب بما يمكنهم من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة يعد أحد آليات تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في العملية التعليمية، وفيما يلي أهم أشكال دعم الطلاب مالياً:

- تقديم القروض الطلابية: يمكن أن تقوم الحكومة بمنح الطلاب قروض طلابية ميسرة لمساعدة الطلاب على استكمال دراستهم، ويقوم الطالب بالبده في تسديد القرض بعد فترة معينة من تخرجه أو عند حصوله على وظيفة آمنة، وذلك كما هو الحال في ماليزيا وإنجلترا. أما في الولايات المتحدة فتقدم القروض الطلابية بأسعار فائدة مخفضة للطلاب المحتاجين، ويأتي الجزء

الأكبر من القروض من المصارف الخاصة على أن تتحمل الحكومة مخاطر التخلف عن السداد. ويتم سداد القرض بمعدلات تتناسب مع مستوى الدخل الذي يحصل عليه الطالب خلال مرحلة العمل.

يحتاج تفعيل المزيد من مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية مجموعة من المتطلبات التي يتمثل أهمها فيما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات للطلاب بالمرحلة الجامعية، وربطها بالرقم القومي، حتى يسهل متابعة السجل التعليمي للطلاب منذ التحاقهم بالعملية التعليمية.
- تيسير القروض لطلبة الجامعات، لاستكمال تعليمهم، على أن يقوم بسداد القرض عقب التخرج والعمل.
- إعادة النظر في هيكل الإنتاج المصري، وجعله أكثر مرونة حتى يمكنه استقبال الوافدين الجدد من المراحل التعليمية المختلفة.
- إجراء تعديلات تشريعية تسمح لطلاب الثانوية العامة (١٧ سنة فما أعلى) بالاقتراض من البنوك لاستكمال تعليمهم.